● أخبار قصيرة

بيونغ يانغ تختبر صاروخا باليستياً بنجاح

أفادت مصادر إعلامية في كوريا الشمالية عن إجراء اختبار ناجح لصاروخ باليستي تكتيكي متطور. وفقًا للتقارير، فإن هذا الصاروخ الجديد، المعروف باسم "هواسونغ ١١Da-٤,٥"، يتميز بقدرته على حمل رأس حربي ضخم يزن ٤,٥ طن. تم إجراء التجربة يوم أمس الاول، حيث هدفت إلى تقييم أداء الصاروخ في ظروف مختلفة. شملت الاختبارات تقييم استقرار الطيران ودقة الإصابة على مسافات متفاوتة تتراوح بين ٩٠ و٥٠٠ كيلومتر. وأشارت التقارير إلى أن السلطات تخطط لإجراء تجربة إضافية في الشهر المقبل. سيركز هذا الاختبار على دراسة خصائص الطيران ودقة الاستهداف، بالإضافة إلى تقييم قوة التفجير للرأس الحربي على مسافة متوسطة تبلغ ٢٥٠ كيلومترًا. يأتي هذا التطور في إطار الجهود المستمرة لتعزيز القدرات العسكرية للبلاد، مما يثير اهتمامًا وقلقًا على الصعيدين الإقليمي والدولي.

باشينيان يحذر من التسرع في استفتاء الانضمام لأوروبا

"قال 'نيكول باشينيان' رئيس وزراء أرمينيا في خطابه أمام اجتماع 'الجمعية الديمقراطية الأرمنية' بحضور سفراء الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة وممثلي المنظمات الدولية: 'لا أعتقد أن إجراء استفتاء للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي مناسب في الوقت الحالي، لكن الشعب الأرمني لديه ميل تجاه أوروبا'. وأكد باشينيان: 'إذا تم إجراء الاستفتاء، فيجب علينا أن نقوم بحملة دعائية. في مثل هذه الحالة، سيسألنا الناس: كيف، ومتى؟ هل يريد الاتحاد الأوروبي ذلك أم لا؟ يسأل الناس ما إذا كان الاتحاد الأوروبي مستعداً لقبولنا. لا أستطيع الإجابة على هذا السؤال، لأنه توجد أيضاً عمليات جارية داخل الاتحاد الأوروبي تثير على الأقل أسئلة حول نتائج الانتخابات'."

اقتصاد اوكرانيا على حافة الانهيار

"كتبت مجلة ايكونوميست في تقرير لها أن الحرب تلحق ضرراً كبيراً باقتصاد أوكرانيا، حيث أن الناتج المحلي الإجمالي حالياً أقل بربع مما كان عليه في بداية عام ٢٠٢٢. خلال هذه الفترة، وصل حجم الديون حتى يونيو إلى ٩٤٪ من الناتج المحلي الإجمالي، كما أن الوضع الكارثي للبنية التحتية في البلاد يزيد من تفاقم الوضع الاقتصادي. وفقاً للمجلة، على الرغم من أن كييف تتلقى دعم الغرب، إلا أن هذا الدعم يأتي في الغالب على شكل مساعدات عسكرية وليس نقداً، لذلك ستواجه أوكرانيا قريباً نقصاً حاداً في الأموال. يضيف التقرير: لدى أوكرانيا شهر واحد فقط لتجنب إعلان التخلف عن السداد، حيث ستنتهي فترة تعليق سداد ديون أوكرانيا بحلول الأول من أغسطس، ومن غير المرجح أن تتمكن البلاد من التوصل إلى اتفاق مع المستثمرين الخاصين بشأن الديون.

يدعي المحللون أن المشكلة الرئيسية في سداد الديون ترجع إلى حجم الدين الداخلي الكبير البالغ ٤٣,٤٣ تريليون روبية

داخلياً وخارجياً

الحكومة الباكستانية تعيش أزمة سداد الديون

الوفاق/ في السنوات الأخيرة، ارتفع حجم الدين العام الباكستاني - سواء الداخلي أو الخارجي - مثل كل شيء آخر، ووصل إلى ٦٧,٥ تريليون روبية. هذا المبلغ يمثل ثلاثة أرباع الناتج الاقتصادي الإجمالي للبلاد. الزيادة في هذا الدين مقارنة بعام ٢٠١٩ (٣٢,٧ تريليون) ملحوظة. تواجه حكومة البلاد صعوبات كبيرة في سداد هذا الدين وفوائده، وفي هذا السياق نشر مركز دراسات "الشرق" مقالا ناقش فيه الضغوط الإقتصادية التي تعيشها باكستان.

ضغوط على الميزانية

يظهر تقرير المراجعة نصف السنوية للميزانية من قبل وزير المالية للأشهر الثلاثة الأولى من السنة المالية ٢٠٢٤ أن مدفوعات الفائدة من قبل الحكومة في النصف الأول من السنة المالية ارتفعت من ٢,٥٧ تريليون روبية في العام الماضي إلى ٤,٢٢ تريليون، مما زاد الضغط على الميزانية. نتيجة لذلك، اضطرت السلطات إلى تقليص ميزانية التنمية بشكل كبير للوصول إلى أهداف برنامج صندوق النقد الدولي - أي فائض في الميزانية بنسبة ٠,٤٪ من الناتج المحلي الإجمالي. الفائض الأولي في الميزانية هو صافي الإيرادات الجارية ناقص النفقات الجارية باستثناء الفوائد المدفوعة من قبل الحكومة.

نقل تقرير في "إكسبريس تريبيون" عن مصادر رسمية أن إجمالي مدفوعات الديون هذا العام قد يصل إلى ٨,٣ تريليون روبية، في حين أن المبلغ المتوقع في الميزانية كان ٧,٣ تريليون روبية. على مر الزمن، ارتفعت مدفوعات الديون في البلاد من ٤,٨٪ من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠١٩ إلى ٦,٩٪ في العام الماضي. خلال نفس الفترة الزمنية، ارتفعت مدفوعات الديون من ٥١٪ من إيرادات الضرائب الفيدرالية إلى ٨١,٤٪.

نظرًا المتوسط عجز الميزانية في البلاد البالغ ٧,٣٣٪ من الناتج المحلي الإجمالي والعجز الأولي الذي بلغ في المتوسط ١,٩٦٪ منذ عام ٢٠١٩، كان من المتوقع تمامًا تزايد الحاجة إلى موارد الاقتراض.

يقول العديد من الأشخاص مثل "صائم علي"، عضو اللجنة الاستشارية لتقديم خارطة طريق محلية لإنقاذ الاقتصاد وميزانية عام ٢٠٢٥ (التي تم إنشاؤها مؤخرًا)، إن العجز المالي غير المستقر هو أحد العوامل الرئيسية وراء الديون الثقيلة للبلاد.

يدعي المحللون أن المشكلة الرئيسية في سداد الديون ترجع إلى حجم الدين الداخلي الكبير البالغ ٤٣,٤٣ تريليون روبية. قال أحد الاقتصاديين الذي فضل عدم الكشف عن اسمه: "يشكل الدين الداخلي حوالي ثلثي إجمالي الدين وحوالي ٨٥٪ من مدفوعات الفائدة لأن أسعار الفائدة في الاقتصاد المحلي للبلاد مرتفعة للغاية. اعتماد الحكومة على البنوك المحلية لتغطية عجز الميزانية يرجع إلى انخفاض تدفق العملات الأجنبية والقطاع الخاص."

ذكرت مجلة "ذا بروفيت" الأسبوع الماضي أن اقتراض الحكومة من البنوك للمساعدة في عجز الميزانية شهد نموًا بنسبة ١١٦٪ (٣,١٥ تريليون روبية في العام الماضي، مقارنة بـ ٦,٧٩ تريليون روبية في العام الحالي). وفقًا لبنك الدولة الباكستاني SBP، يرجع سبب هذا النمو إلى انخفاض الإيرادات الخارجية وعدم تحقيق الإيرادات الإجمالية للبلاد. يؤدي اعتماد الحكومة المتزايد على البنوك للتمويل عادةً إلى خلق "مخاطر نظامية" للنظام المالي في البلاد.

ذكر صندوق النقد الدولي في المراجعة الثانية لـ"برنامج الاستعداد للتنفيذ الذي تم الانتهاء منه مؤخرًا، أي SBA" (وهو في الواقع قروض صندوق النقد الدولي الجاهزة للصرف) أن مستوى تعاملات البنوك مع الحكومة ارتفع من ٤٨٪ من الأصول في نهاية السنة المالية ٢٠٢١ إلى ٥٧,٤٪ في نهاية يناير ٢٠٢٤، مما أدى إلى انخفاض الموارد المتاحة للإقراض للقطاع الخاص.

يقول "منير كمال"، مدير جمعية المصارف الباكستانية (PBA)، إنه في عام ٢٠٠٨، كان ٢٤٪ فقط من اقتراض الحكومة لتغطية عجز الميزانية من البنوك "لكن اليوم وصل هذا الرقم إلى ٨٣٪. وبالمثل، أكثر من ٩٠٪ من استثمارات البنوك - البالغة ٨,٧ تريليون روبية في عام ٢٠١٩ - كانت في سندات الدين الحكومية."

يضيف السيد كمال: "وصل دور البنوك في تمويل الحكومة إلى ٢٦ تريليون روبية. هذا يظهر مدى اعتماد الحكومة على الاقتراض من البنوك المحلية. أصبحت البنوك نوعًا ما دعامة للحكومة، وهذا ليس جيدًا." ويدعي أنه من غير الصحيح إلقاء اللوم على البنوك لتحقيق أرباح من القروض التي تقدمها للحكومة. ارتفاع أسعار الفائدة بسبب ظروف البلاد، حيث تحتاج الحكومة أيضًا إلى الاقتراض للتمويل. البنوك ليست مذنبة في هذا الصدد."

فخ الديون

تقول "عائشة غوث باشا"، وزيرة المالية السابقة في باكستان: "نحن عالقون في فخ الديون. وصلت ديوننا حاليًا إلى ٨٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي، حيث تضطر الحكومة إلى الاقتراض لسداد الديون السابقة. هذا الوضع غير مستدام ويفرض عبئًا كبيرًا على البلاد. علاوة على ذلك، نحن نغرق أكثر في هذا الفخ كل يوم." وتجادل بأنه يجب على الحكومة إجراء إصلاحات هيكلية عميقة، والسيطرة على النفقات بشكل فعال، وزيادة الموارد الضريبية، وتشجيع الاستثمار الخاص، وكذلك التخلي عن فكرة النمو الاقتصادي السريع."

تختلف الآراء حول ديون الحكومة. ومع ذلك، تتفاوض الحكومة حاليًا على حزمة الإنقاذ الـ ٢٤ من صندوق النقد الدولي لتعزيز مواردها الدولية، وتحسين وضع ميزان المدفوعات، وتحرير الموارد المالية الثنائية ومتعددة الأطراف. في المراجعة الثانية لـ SBA، توقع صندوق النقد الدولي أن نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي ستنخفض بشكل كبير، ويرجع سبب هذا الانخفاض إلى الاستقرار المالي وأسعار الفائدة الحقيقية السلبية في نهاية السنة المالية الحالية. ما لم يتم ذكره في هذا التقرير هو أن الاستقرار والنظام المالي قد تحققا على حساب ضغط إنساني شديد على المجتمع، ولا يوجد بصيص أمل للفقراء في هذا البلد.

يضيف صندوق النقد الدولي أنه نظرًا للحجم الكبير للاحتياجات المالية والتحديات المستمرة في التمويل من المصادر الخارجية، وحقيقة أن أسعار الفائدة الحقيقية ستكون على الأرجح أحد العوامل المفاقمة للديون في السنوات القادمة، ستظل المخاطر المتعلقة باستدامة الديون قائمة.

يشير الصندوق إلى أنه "شريطة تنفيذ البرامج الموصى بها على المدى المتوسط، وبافتراض توفر الدعم المالي الثنائي ومتعدد الأطراف، سيظل الدين العام مستدامًا وسيتخذ مسارًا تنازليًا."

ومع ذلك، يعتقد "علي سلمان"، مؤسس ومدير معهد أبحاث سياسة اقتصاد السوق في إسلام أباد (CEO)، أن دين البلاد غير مستقر حاليًا بسبب شروط السداد، لأنه لكي تكون ظروف الديون مستقرة، يجب أن يكون العبء المالي أقل من ٣٠٪ من إجمالي إيرادات الميزانية، في حين أن هذا الرقم حاليًا هو ٦٠٪.

وهو يشير إلى ثلاثة عوامل رئيسية تشمل النفقات الحكومية غير المنضبطة، وعدم القدرة على زيادة الإيرادات الضريبية، والنمو الاقتصادي البطيء وارتفاع أسعار الفائدة، مشيرًا إلى أن تركيبة ديون باكستان قد تغيرت بشكل كبير خلال الـ ١٥ عامًا الماضية. في الماضي، كانت الديون طويلة الأجل منخفضة التكلفة تشكل حوالي ٦٠ إلى ٧٠٪ من إجمالي ديوننا. لكن الآن تغيرت الظروف وحلت القروض المحلية قصيرة الأجل وعالية التكلفة محل القروض الأجنبية الرخيصة.

لدى "نافيد حميد"، وهو اقتصادي في مجال التنمية، وجهة نظر مختلفة حول استدامة ديون البلاد. يقول إن مسألة سداد الديون الداخلية واضحة تمامًا ويمكن معالجتها بطريقة ما. لكن المشكلة الرئيسية تتعلق بالديون الخارجية. ومع ذلك، فهو يعتقد أن خطر التخلف عن سداد الديون الخارجية للبلاد قريب من الصفر حاليًا.

ويضيف: "الآن السؤال هو لماذا أصبح سداد الديون الخارجية صعبًا للغاية ولماذا ستصبح هذه المشكلة تحديًا في المستقبل؟ السبب هو أن الديون الخارجية، بدلاً من استخدامها لزيادة الإنتاج والاستثمار العام، تم استخدامها في الغالب لتغطية النفقات الجارية للحكومة. كما أدت الصادرات الضعيفة خلال العقد الماضي إلى إضعاف قدرة البلاد على سداد الديون الخارجية، حيث أن الدخل الأجنبي للبلاد منخفض.

نتيجة لذلك، يشير السيد حميد إلى أن باكستان عالقة حاليًا في فخ نمو منخفض بنسبة ٢ إلى ٣٪، وهو رقم لا يؤدي إلى الاستقرار من الناحية الاقتصادية أو السياسية، وأي محاولة لزيادة النمو الاقتصادي ستؤدي فقط إلى أزمة أخرى. "نحن في مرحلة حرجة من الناحية الاقتصادية؛ ليس لدينا خيار سوى اتخاذ قرارات صعبة وزيادة إيراداتنا الضريبية، وتعزيز الإنتاجية والصادرات، وخفض النفقات الحكومية، وإصلاح قطاع الطاقة. السؤال هو: هل نحن مستعدون لاختيار المسار الصعب؟"

أدى الدين الثقيل إلى جعل باكستان شديدة الضعف تجاه أصغر الصدمات الاقتصادية، واضطرت الحكومة إلى تقليص الاستثمار في القطاع الاجتماعي والاقتصادي من أجل الحد من الفقر. يقول سلمان إن مشكلة العجز المالي والدين الثقيل للبلاد أدت إلى إبطاء النمو الاقتصادي وتفاقم التضخم والبطالة.

إجمالي مدفوعات الديون هذا العام قد يصل إلى ٨,٣ تريليون روبية، في حين أن المبلغ المتوقع في الميزانية كان ٧,٣ تريليون روبية

الأوروبيون يخشون ضعف بايدن

أثار الأداء الضعيف لـ "جو بايدن"، رئيس الولايات المتحدة، في المناظرة التلفزيونية الأخيرة قلقًا بين الحلفاء الأوروبيين من أن إعادة انتخاب "دونالد ترامب" قد تعني على الأرجح تقليص الدعم الأمريكي لأوكرانيا« حيث اعتُبر بايدن، الذي فقد مساره وتعثر خلال المناظرة، رجلاً مسنًا يحاول إكمال جُمَلِهِ.

الآن، قد يصبح التحالف المكون من ٥٠ دولة الذي جمعه بايدن لدعم أوكرانيا في حربها مع روسيا غير مستقر مع فوز ترامب. في هذه الظروف، طلب راديك سيكورسكي، وزير الخارجية البولندي، من بايدن الاستقالة، مقارنًا وضع الولايات المتحدة بسقوط الإمبراطورية الرومانية. وكتب على منصة X: "إدارة غروب الشمس مهمة".

قدمت الولايات المتحدة حتى الآن ٦٧ مليار يورو أو ٠,٣١٪ من الناتج المحلي الإجمالي لدعم أوكرانيا. كما أقرت إدارة بايدن قانونًا يقدم ما يقرب من ٥٦ مليار يورو كمساعدات مالية إضافية لأوكرانيا، رغم معارضة ترامب وحلفائه في الكونغرس.

وقال مايكل لينك، ممثل العلاقات عبر الأطلسي في وزارة الخارجية الألمانية، في هذا الصدد: "أثار بايدن الشكوك بمظهره المليء بالعثرات: قدم العديد من الحقائق بشكل غامض وكان من الصعب أحيانًا فهم لغته". وأضاف: "يجب اتخاذ قرار في مؤتمر الحزب في منتصف أغسطس حول ما إذا كان الديمقراطيون سيشاركون فعليًا مع جو بايدن في انتخابات نوفمبر، وأن الحزب يجب أن يقرر الآن من لديه أفضل فرصة للفوز ضد الرئيس السابق ترامب". كما أعرب بعض الدبلوماسيين الأوروبيين عن أملهم في أن يستبدل الديمقراطيون بايدن بمرشح آخر. وأعرب وزير بريطاني عن مخاوف مماثلة لصحيفة التلغراف، داعيًا إلى تغيير سريع للمرشحين.